



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/40/475

S/17336

11 July 1985

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الأربعون

الجمعية العامة
الدورة الأربعون
البند ٣٥ من القائمة الأولية*
سياسات الفصل العنصرى التى
تتبعها حكومة جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا
لدى الأمم المتحدة

اتشرف بابلاغكم بأن السيد الموقر جو كلارك وزير الدولة للشؤون الخارجية في كندا أصدر في
٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ بيانا رئيسيا يتعلق بالسياسة بشأن علاقات كندا بجمهورية جنوب افريقيا .
ويسعدني أن ازودكم بنسخة من هذا البيان .
وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية
العامة في إطار البند ٣٥ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

المرفق

بيان للسيد الموقر جو كلارك وزير الدولة للشؤون الخارجية
في كندا بشأن علاقات كندا بجنوب افريقيا ، باى كوميو ،
٦ تموز/يوليه ١٩٨٥

أصدر السيد الموقر جو كلارك وزير الدولة للشؤون الخارجية ، في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، في باى كوميو ، البيان التالي بشأن علاقات كندا بجنوب افريقيا :

" تتبع السياسة الكندية بشأن حقوق الانسان في جنوب افريقيا تقليدا يرجع الى اوائل الستينات ويتميز بمشاركة واهتمام خاصين . وعندما ناد جـون ديفنبيكر من الاجتماع المعقود في لندن الذي اسفر عن خروج جنوب افريقيا من الكومنولث ، في عام ١٩٦١ ، قال لمجلس العموم :

" لقد كان موقفي هو انه اذا قبلنا طلب جنوب افريقيا دون شروط فسوف يفسر ذلك على انه موافقة على السياسات العنصرية أو تغاض منها على الأقل ، تلك السياسات التي يعتمدها الكنديون في مجموعهم ويشتمزون منها ويدينونها بشكل قاطع " .

ويدرك الكنديون ان ما من بلد يخلو سجله من شائبة تتعلق بمسائل العنصر أو اللون . ولا يمكن لتنهجنا ان يصدر عن حقد أو اداء . وينبغي ان نأسف لجميع حالات التحيز .

وهناك حالات صارخة لانتهاك حقوق الانسان في بلدان أخرى غير جنوب افريقيا - وقد احتجت عليها كندا بعبارات واضحة وشديدة اللهجة . ولكن لا يمكننا بالتأكيد أن نتجاهل موقفا ، في بلد كان قريبا منا في وقت ما ، حيث تتعرض مبادئ المساواة والعدل الى انكار فاضح للغاية . وتقف جنوب افريقيا وحدها في مواصلة انتهاج سياسة رسمية تجهز بالفصل والتمييز على أساس من العنصر واللون .

ولم تتحقق التغييرات الأساسية التي كنا نأمل في حدوثها في جنوب افريقيا خلال ربع القرن الماضي . وتتوالى الحوادث المعززة الواحد تلو الآخر - فقد مات . . . افريقي جنوبي تقريبا في العام الماضي مما يعكس الشعور المتزايد بالاحباط نتيجة للابعاد والرفض . وفي هذه الظروف ، لا يمكن لاستمرار العنصرية المؤسسية - وجسامتها - إلا أن تتسبب في هوة تزداد اتساعا بين بلدينا .

ونحن نأسف لذلك . ولكن الوقت قد حان لاجراء تغيير أساسي - من أجل انكار الفصل العنصري كمنهج وسياسة .

ولأوجه كلمة قصيرة ، في هذا السياق ، الى حكومة جنوب افريقيا وانصارها . نحن نؤمن بامكان حدوث تغيير في الاتجاه داخل جنوب افريقيا وفي علاقات جنوب افريقيا بالبلدان الأخرى . ومن الأفضل بالتأكيد ، وان بدا ذلك مفرطاً للبعض ، نبدأ الصراع والدخول في شركة مع جميع الافريقيين الجنوبيين بدلا من الاصرار على الخط الحالي . واذا واصلت حكومة جنوب افريقيا قمع المعارضة غير العنيفة ، فقد ينفذ صبر حتى من هم أكثر اعتدالا ، وقد يدفعون الى العنف . ومن الأفضل بكثير السماح لجميع الافريقيين الجنوبيين بالمشاركة الكاملة في شؤون بلادهم الآن . ومن الأفضل بكثير اعادة بناء روابطكم بالبلدان الأخرى . وهذا هو المستقبل الذي نتطلع اليه .

الآن انه نظرا للعنف المستمر الذي يفرضه الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا والهجمات المتكررة على البلدان المجاورة ، ينبغي أن يكون موقفنا واضحا . ان لا يمكن لكندا أن تتغاضى عن خط مؤداه القمع المستمر داخل جنوب افريقيا ، وفارات غير شرعية في الخارج - على بلدان هي صديقة لنا وشريكة لنا في الكومنولث . ان الشعور بالاشمئزاز يتصاعد في كندا - وفي اماكن أخرى - ازاء مظالم الفصل العنصري . ولا يمكن ان نقبل ان تظل الغالبية من الجنوبيين الافريقيين على الهامش ، ويحرمون من الكرامة ومن الحقوق الأساسية للانسان ، ويتعرضون لمضايقات الشرطة ، ويحتجزون احتجاجا تعسفيا ، وتنكر عليهم صفة المواطنة ، ويفصل بعضهم من عائلاتهم ، ويحرمون جميعهم من ان يكون لهم صوت حقيقي في شؤون بلادهم .

لقد طال الوقت كثيرا . وطال كثيرا جدا منذ ان اقتضى الدفاع عن الفصل العنصري خارج حدود البلاد ارتكاب حالات انتهاك فاضح لسيادة البلدان الأخرى وسلامتها الاقليمية ، وكانت المعاناة شديدة جدا . وهذا أمر ينبغي ألا يستمر .

هذه هي وجهة النظر الذي نطلبها التي بقوة كثير من الكنديين . وهذا هو المعنى المستمد مما كتبه كثير من الكنديين تعبيرا عن وجهات نظرهم ، ومن المشاورات التي اجريت مع الكنديين المهتمين بالأمر من مختلف مشارب الحياة . وثمة رغبة واسعة النطاق في ان تقف كندا موقفا قويا وأن تقوم بدور بناء ، حتى ولو كلفها ذلك بعض الثمن .

وأعلن اليوم بعض التدابير الأخرى كاستجابة فورية للحالة التي نواجهها . بيد انها لا تشكّل سوى جزء من عملية أكبر . وأعتقد الأمل على ان يشارك الكنديون في استعراض أوسع نطاقا لعلاقات كندا مع جنوب افريقيا عن طريق جلسات الاستماع

التي تعقدتها اللجنة المشتركة الخاصة المعنية بعلاقات كندا الدولية . ومن ثم يمكن أن يساهموا في الاختيار ، بما في ذلك الأعباء التي ينبغي أن نتحملها .

وتستلزم التدابير الإضافية التي نقدمها ، شأنها في ذلك شأن التدابير التي سبقتها ، تحمل بعض التكاليف من جانب جميع الكنديين ، سواء كانوا دافعي ضرائب أو مصدرين أو مستثمرين أو رياضيين . وفي ظل هذه الظروف لا يكون العبء ثقيلًا ويتم توزيعه على نطاق واسع . وفيما يلي التدابير الجديدة :

١ - قررت الحكومة تعزيز " مدونة قواعد السلوك بشأن ممارسات العمالة التي تتبعها الشركات الكندية العاملة في جنوب افريقيا " الاختيارية بثلاثة طرق .

- سأقوم بما قريب بتعيين مدير مستقل ومتجرد لانفاذ المدونة ، وسينتظر من الشركات أن تقدم له نسخا من تقاريرها العامة السنوية . وسيعمل مع الشركات وغيرها من الأطراف المهمة بالأمر ، ويرصد الامتثال للمدونة ، ويقدم لي تقريراً سنوياً سأطوّل ادراجه في جدول أعمال مناقشات مجلس النواب .

- تم وضع شكل قياسي للإبلاغ وذلك لاعداد التقارير وسيتاح للشركات العاملة في جنوب افريقيا .

- بسبب اثاره بعض الشك ، أريد أيضا أن أوضح ان جميع الشركات الكندية العاملة في جنوب افريقيا ، بما في ذلك الشركات ذات حيازات الأقليات ، يطلب اليها اصدار تقارير سنوية تتعلق بنشاطها هناك .

٢ - وستعمل الحكومة على احكام تطبيقها لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة وذلك عن طريق تقييد الصادرات من المعدات الحساسة مثل الحاسبات الالكترونية الى الشرطة والقوات المسلحة وغير ذلك من ادارات ووكالات جنوب افريقيا التي تشترك في انفاذ الفصل العنصرى .

٣ - وقد قبلت الحكومة الحظر الاختيارى الذي فرضته الأمم المتحدة على استيراد الأسلحة المصنوعة في جنوب افريقيا . وقد أوصى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بهذا التدبير في العام الماضى . وسيجرى الآن انفاذه في كندا .

ونقوم ، بالعديد من الاجراءات ، بانهاء عدد من التدابير الرسمية التي تقدم الدعم للتجارة مع جنوب افريقيا والاستثمار فيها .

٤ - سيتم الغاء اتفاقات الازدواج الضريبي بين كندا وجنوب افريقيا . وهذا هو التدبير الرابع .

- ٥ - ولن يتاح برنامج تنمية الصادرات بعد الآن للمصدرين الكنديين من أجل تنمية الأسواق في جنوب افريقيا .
- ٦ - كما نقوم بانهاء سريان وثائق التأمين العالمية ، التي تصدرها شركة تنمية الصادرات بموجب الفرع ٢٤ من قانونها ، على جنوب افريقيا .
- ٧ - لقد احترمت كندا دائما المقاطعة الرياضية التي تقررت في اجتماع الكومنولث لعام ١٩٧٧ . ونحن نجدد هنا تأييدنا لمقاطعة الاتصالات الرياضية بين الرياضيين من ممثلي كندا وجنوب افريقيا . وغية اضافة مزيد من الوضوح والتأكيد على تطبيق هذه المقاطعة اتفق وزير الدولة للشؤون الرياضية والرياضة الحرة معى على خطوط توجيهية محددة نشرت اليوم في شكل بيان وسوف تعمم على نطاق واسع على الهيئات الرياضية . وتشمل هذه الخطوط التوجيهية الاتصالات في كندا وجنوب افريقيا وفي البلدان الأخرى .
- ٨ - ويتعلق التدبير التالي بناميبيا على وجه الخصوص . فقد قررت الحكومة كتدبير طوعي جديد ، بموجب قرار مجلس الأمن ٢٨٣ الذي يوصى بوقف الأنشطة التجارية المرتبطة بناميبيا والتي تقوم بها الهيئات الحكومية ، ان توضع حدا لأى نشاط يتم بموجب عقود لتحويل اليورانيوم الناميبى المستورد من جنوب افريقيا . وكان هذا التحويل يتم بموجب عقود أبرمت بين شركة الدوراد و نوكلبيير وهي شركة تابعة للتاج وبين اطراف في بلدان أخرى . وسوف يتم انجاز العقود الحالية ، بيد انه لن تبرم أية عقود جديدة لمعالجة اليورانيوم الناميبى المستورد من جنوب افريقيا . واذا ما حددت جنوب افريقيا تاريخا لتنفيذ خطة الأمم المتحدة الرامية الى تحرير ناميبيا فاننا سوف ندرس عند ذلك الغاء هذا التدبير .
- ٩ - وقد أوصى مجلس الأمن مؤخرا بأن تحظر الحكومات بيع الكروفراند في اراضيها . ونظرا لأن ذلك من شأنه ان يؤدي الى مشاكل مع الغات ، فقد قررنا عدم تشجيع البيع مع اعلام جميع الكنديين بهذا القرار واحالته الى المؤسسات المالية التي تعمل في صرف العملات الذهبية . وأود ان اؤكد ان قرار مجلس الأمن ليست له قوة الزامية . وهذا يعني انه ليس علينا أى التزام في هذا الصدد ، وان كانت المشاورات التي اجريناها تسمح لنا بالاعتقاد بأن التوصية سوف تحترم .
- ١٠ - ونظرا لأن التعاون بين الوزارات والهيئات الحكومية يمكن أن يدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة تطبيق سياسة الفصل العنصرى فان الحكومة قد قررت أن تراقب من كذب الاتصالات بين الوزارات والهيئات الاتحادية ووزارات وهيئات حكومة جنوب افريقيا وخاصة في المجالات الدقيقة .

ان التدابير التي اشرت اليها تعزز معارضتنا للفصل العنصرى . كما اننا سوف نتخذ تدابير أخرى عديدة ترمي طى وجه التحديد الى الاسهام فى تيسير التغيير السلمى .

١١ - ونحن ننوى ان نعين فى سفارتنا فى جنوب افريقيا موظفا يضطلع بمسؤولية الشؤون النقابية . وسنعهد اليه بمتابعة التطور السريع للحالة النقابية فى جنوب افريقيا وكذلك تطور النقابات غير العنصرية وتيسير التعاون فى قطاع العمل . ونفى عن القول اننا سوف نتشاور مع مجلس العمل الكندى فى هذا الصدد .

١٢ - ونحن ننوى ايضا زيادة الاعتمادات المتاحة لدعم تعليم وتدريب السود فى جنوب افريقيا وكندا زيادة كبيرة . وقد تم توفير ٥ ملايين دولار لدعم برنامج موسع . واضطلعت المعونة المتبادلة الجامعية العالمية فى كندا ومعهد جنوب افريقيا للعلاقات العنصرية بدور رئيسى فى المشروع الذى نعمل طى تنفيذه . وأود هنا الاشارة بهما . وسوف ننظر فى أفضل طريقة لتنفيذ البرنامج الموسع الذى اشرت اليه الآن .

هذه هى التدابير التي اطنها اليوم . وهى تدخل كما سبق ان اشرت فى اطار عملية مستمرة .

أولا سنواصل النظر فى سياستنا ازاء جنوب افريقيا بالتشاور مع اللجنة البرلمانية ومع الكنديين المعنيين الذين سيرغبون فى العمل بها ، كما اننا ندعوهم الى ذلك .

ثانيا سوف نناقش مع اصداقائنا وحلفائنا هذه المسائل والخيارات المتاحة لنا . وستتم هذه المناقشات وهذه المبادلات بصورة مستمرة . وسيتيح اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث فى تشرين الأول / اكتوبر فرصة مواتية طى نحو خاص للنظر فى كيفية احراز هدفا وهو رؤية المجتمع فى جنوب افريقيا يتقدم بصورة سلمية نحو الحرية والمساواة والعيش بطريقة سلمية مع جيرانه . وربما أمكن عند ذلك الاعراب عن بعض الاستنتاجات .

ثالثا ان توصيات اللجنة البرلمانية عقب انتهاء جلساتها ستكون بمثابة فرصة اخرى لتحديد الطريق الواجب اتبائه وتحديد أوجه التقدم المحرز من أجل تعظيم الفصل العنصرى .

اننا نتطلع الى يوم أكثر جمالا وهدوا ، وهو يوم يصبح فى امكاننا التخلي عن هذه التدابير . يوم يزدهر التسامح والتفهم فوق الآثار المحزنة للفوز والاستعمار والفصل العنصرى ، يوم يصبح فى وسع سكان جنوب افريقيا توحيد جهودهم وناء مجتمع مشترك .

لقد أطن السيد ديفينبيكر انه سيكون هناك دائما مكان لاستقبال جنوب افريقيا . وما زال هذا الأمر حقيقيا اليوم . اننا نأمل في استئناف علاقاتنا القديمة وإقامة علاقات جديدة عندما يعامل جميع سكان جنوب افريقيا على أساس واحد بموجب قوانينهم ودستورهم . والتدابير التي اطلقتها تبرهن على التزام كندا بهذا الهدف " .
